الواقع الذي سيمكن سكان الشمال من العودة

نتائج واستنتاجات من دراسة ميدانية شاملة تؤكد الافتراضات حول الفجوة بين المستويات العسكرية والحكومية والسكان الشماليين الذين تم إجلاؤهم فيما يتعلق بالوضع في الساحة الشمالية

في الأول من آذار 2025، كان من المقرر أن يعود سكان شمال إسرائيل إلى منازلهم. لكنهم تعرضوا أيضًا يوميًا لتقارير عن انتهاكات متبادلة لاتفاق وقف إطلاق النار، سواء من قبل إسرائيل أو حزب الله، فضلاً عن عودة سكان جنوب لبنان إلى منازلهم - حتى أن بعضهم يحمل أعلام حزب الله وصور نصر الله. وجد السكان الذين لديهم أطفال تاريخ العودة إشكاليًا، حيث يتطلب نقل أطفالهم إلى إطار تعليمي مختلف في منتصف العام. بالإضافة إلى ذلك، فإن تاريخ العودة يمثل نهاية المنح المالية، وهو ما يعتبره السكان تهديدًا. من وجهة نظرهم، بعد أشهر من الإهمال، يُجبرون الآن على العودة في ظل ظروف ليست مثالية، بينما ترفض السلطات المسؤولة الوفاء حتى بالحد الأدنى من المسؤوليات تجاههم.

تتناول هذه المقالة الفجوة بين تصورات السلطات الحكومية والعسكرية وتصورات السكان الذين تم إخلاؤهم من الشمال من خلال التركيز على أزمة الثقة غير المسبوقة التي بدأت في صباح يوم 7 أكتوبر 2023. وقد اشتدت هذه الأزمة أثناء الحرب بسبب الاستجابة الحكومية غير الكافية للنازحين؛ وفي سبتمبر 2024 فقط أضافت الحكومة والجيش الإسرائيلي العودة الآمنة للسكان الشماليين إلى الأهداف المعلنة للحرب. وتستند هذه الورقة إلى بحث ميداني شمل مجموعة مركزة من السكان الشماليين، واستطلاع مستهدف للسكان الذين تم إخلاؤهم وغير المخلين من الشمال، ومقابلات معمقة، ومراقبة الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي. وتؤكد النتائج الافتراضات حول الفجوات القائمة في الجوانب العسكرية والاجتماعية والاقتصادية. وتختتم الورقة بتوصيات تهدف إلى تضييق الفجوات وهي ضرورية لضمان ازدهار المجتمعات الشمالية في إسرائيل بعد الحرب.

على مدى عقد من الزمان، كان سكان الشمال يستعدون لسيناريو تجسّد في النهاية في هجوم حماس على النقب الغربي في 7 أكتوبر 2023. وعندما أصبح حجم الكارثة في الجنوب واضحًا، لم ينتظر العديد من السكان في شمال إسرائيل التوجيهات العسكرية أو الحكومية وأخلوا منازلهم بمبادرة منهم. ولم يعلن جيش الدفاع الإسرائيلي وهيئة إدارة الطوارئ الوطنية عن خطة إخلاء لـ 29 مجتمعًا شماليًا على بعد كيلومترين من الحدود اللبنانية إلا في 16 أكتوبر - بعد إخلاء معظم سكان المجتمعات المجاورة للحدود بشكل مستقل - ونقلهم إلى بيوت ضيافة مدعومة من الدولة. وأُقر قرار الحكومة رقم 975، المؤرخ 18 أكتوبر 2023، الإخلاء بأثر رجعي.

وبعد بضعة أيام، في الثاني والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول، تم توسيع نطاق الإخلاء إلى أربع كيلومترات، وتم إخلاء 15 تجمعًا إضافيًا -بما في ذلك مدينة كريات شمونة- بقرار حكومي. وفي المجموع، عبر موجتي الإخلاء، تم تهجير 61800 من السكان من 43 تجمعًا شماليًا. بالإضافة إلى ذلك، تم إخلاء الآلاف بشكل مستقل، دون تفويض حكومي، وبالتالي لم يتلقوا منحًا أو مزايا من الحكومة.

خلال الأشهر الأولى من الحرب، كان المسؤولون العسكريون والحكوميون يحددون بشكل متكرر تواريخ مستهدفة لعودة السكان إلى مجتمعاتهم. ومع ذلك، فقد اعتُبرت هذه التواريخ غير واقعية ومنفصلة عن الواقع، خاصة مع استمرار تصعيد القتال في الشمال. وبحلول سبتمبر/أيلول 2024، اشتدت حدة الصراع بشكل كبير، وبلغت ذروتها بإطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي عمليات برية في لبنان بحلول نهاية الشهر. ثم أعلن

كبار الضباط العسكريين والشخصيات السياسية أن الواقع الأمني الجديد سيسمح قريبًا، أو من المتوقع، بعودة السكان في غضون إطار زمني قصير نسبيًا. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2024، تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، مما أدى إلى تضخيم المناقشات حول هذا الموضوع.

وعلى الرغم من المكاسب العسكرية الكبيرة التي تحققت في الشمال، لا تزال هناك فجوة عميقة وغير محلولة بين آراء المسؤولين الحكوميين والعسكريين بشأن الظروف اللازمة للعودة الآمنة للسكان ووجهات نظر السكان أنفسهم. وتقدم هذه الوثيقة نتائج البحوث الميدانية التي أجريت لتقييم ما إذا كانت هذه الفجوة موجودة بالفعل وتقدم توصيات لسدها، وضمان العودة الآمنة للسكان إلى ديارهم. ولتحقيق هذه الغاية، أجريت استطلاعات بين سكان الشمال، واستكملت بمجموعات تركيزية ومقابلات معمقة وتحليل للخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي.

قضية الخلفية ـ أزمة الثقة

لا شك أن إخفاقات السابع من أكتوبر/تشرين الأول أدت إلى نشوء أزمة ثقة غير مسبوقة بين المواطنين الإسرائيليين وقوات الدفاع الإسرائيلية، التي فشلت في أداء مهمتها الأساسية ـ حماية المدنيين في إسرائيل. ولكن الأزمة كانت حادة بشكل خاص بين سكان الشمال، لأنها لا تنبع فقط من إخفاقات السابع من أكتوبر/تشرين الأول، بل وأيضاً من التطورات التي حدثت قبل ذلك اليوم وبعده.

في جوهرها، تتجذر هذه الأزمة في الشعور السائد بأن الحظ وحده هو الذي منع قوة رضوان التابعة لحزب الله من اقتحام البلدات الشمالية. وقد كشف القتال في الشمال أن المؤسسة الدفاعية، بقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي، سمحت لقوة رضوان بتسليح نفسها وتعزيز نفسها إلى مستويات خطيرة بالقرب من السياج الحدودي. وفي الوقت نفسه، تم رفض التحذيرات من قبل السكان المحليين بشأن هذا التهديد باعتبارها هستيريا مبالغ فيها. كما أدى اكتشاف نفق عبر الحدود ــ على الرغم من التأكيدات العسكرية المتكررة بعدم وجود مثل هذه الأنفاق ــ إلى تقويض الثقة بشكل أكبر، على الرغم من أن جيش الدفاع الإسرائيلي زعم أنه نفق واحد مسدود من جانب واحد.

وتصاعدت هذه الأزمة في سبتمبر/أيلول 2024 عندما تم إدراج العودة الآمنة لسكان الشمال رسمياً ضمن الأهداف المعلنة للحرب. وشعر سكان الشمال بأن هناك معياراً واحداً لتل أبيب ومعياراً آخر لهم. وعلاوة على ذلك، كان التعامل المدني مع النازحين أثناء الحرب غير كافٍ؛ فقد عانت الهيئة المشرفة على إعادة تأهيل الشمال من التناوب المستمر للمسؤولين ومديري المشاريع، الأمر الذي أثبت في نهاية المطاف عدم فعاليتها.

ورغم أن الإنجازات العسكرية الكبيرة التي حققها جيش الدفاع الإسرائيلي في الحملة الشمالية ساهمت إلى حد كبير في تعزيز الأمن واستعادة الثقة جزئياً، فإنها لا تكفي للقضاء على الأزمة العميقة التي لا تزال قائمة. وتظل هذه الأزمة تشكل موضوعاً مركزياً في المحادثات مع السكان بشأن عودتهم إلى ديارهم.

الجانب العسكري

في استطلاع أجراه مركز المعرفة الإقليمي في الجليل الشرقي في فبراير/شباط 2024، وجد أن العامل الأكثر أهمية في اتخاذ قرار العودة بالنسبة للسكان الذين تركوا منازلهم أثناء الحرب هو شعورهم بالأمن والسلامة. ومع ذلك، في مجموعات التركيز التي أجريت لهذا البحث، كان الشعور المتكرر بين سكان

المجتمعات المختلفة هو أنهم لم يعودوا يسعون إلى مجرد الشعور بالأمن - بل يطالبون بالأمن والسلامة الفعليين.

هناك فجوة كبيرة بين الواقع العملي على الأرض وفهم السكان لاتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان. إن الوصول إلى النص الرسمي للاتفاق أمر إشكالي، لأنه متاح باللغة الإنجليزية فقط. ونتيجة لذلك، فإن العديد من السكان غير مطلعين على تفاصيله الكاملة ويشعرون بأنهم مجبرون على اتخاذ قرارات بشأن العودة إلى ديارهم وسط حالة من عدم اليقين التام. يجب على كل مقيم تفسير الوضع مع حزب الله بشكل مستقل والتصرف بناءً على تقييمه الشخصي. ينعكس الغموض المحيط بالاتفاق - جنبًا إلى جنب مع الفجوة بين تصورات السكان للأمن والوضع الأمني الفعلي - في نتائج استطلاع أجراه معهد دراسات الأمن القومي (INSS)بين 27 نوفمبر و1 ديسمبر 2024. وفقًا للاستطلاع، عارضت الغالبية العظمى - حوالي 70٪ - من المستجيبين الاتفاق، حيث عارضه 43٪ بشدة وعارضه 27٪ إلى حد ما.

ورغم أزمة الثقة، لا يزال العديد من السكان يعترفون بأن أمنهم يعتمد في نهاية المطاف على جيش الدفاع الإسرائيلي. وقال أحد السكان: "لا يوجد سوى جيش دفاع إسرائيلي واحد ـ هذا ما لدينا، ونحن نؤمن به". وأضاف آخر: "هناك الدولة، وهناك الشعب. لقد فشلت الدولة ـ وليس لدينا أي ثقة فيها. ولكن الثقة في الشعب أقوى من أي وقت مضى، والجيش هو جيش الشعب. ونحن الذين نخدم هناك". وقد تعزز هذا الشعور بالتعبئة الفورية لجنود الاحتياط من المجتمعات الشمالية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

وفي الوقت نفسه، أدى سلوك جيش الدفاع الإسرائيلي إلى إضعاف الثقة في كل من الدولة والجيش. ويرى العديد من السكان أن التواصل بشأن العمليات العسكرية مضلل. على سبيل المثال، قبل وقف إطلاق النار مباشرة، روى السكان أن قائدًا برتبة عقيد أكد لهم عبر منصة مجتمعية أنه يمكنهم العودة إلى ديارهم بأمان. ومع ذلك، في ذلك اليوم نفسه، تعرض المجتمع لإطلاق نار كثيف من الصواريخ، وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع تأكيدات القائد.

وقد وجد استطلاع معهد دراسات الأمن القومي أن 36% من المشاركين اعتبروا التهديد بغزو بري العامل الأكثر أهمية في التأثير على قرارهم بالعودة إلى الشمال. وربما يكون تأثيره أعظم، كما أشارت إليه الردود في مجموعة التركيز حول قضية الرهائن. فقد أعرب المشاركون عن قلقهم العميق إزاء اختطاف مدنيين مثلهم، ممن عاشوا أو بقوا على طول الحدود، وما زال العديد منهم في الأسر؛ وهو ما عزز مخاوفهم من إمكانية حدوث سيناريو مماثل إذا عادوا للعيش على الحدود الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر بعض السكان أن استمرار أسر العديد من الرهائن كان أحد الأسباب الرئيسية لتأخير عودتهم إلى ديارهم.

لقد تآكلت الثقة أكثر بسبب إعادة تموضع الجيش للبؤر الاستيطانية. ففي حين ظلت المستوطنات على خط المواجهة، تم نقل العديد من البؤر الاستيطانية العسكرية إلى مكان آخر حتى قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وإن كانت بعض هذه البؤر قد أعيد تأهيلها منذ ذلك الحين. ويظل الوجود العسكري عاملاً رئيسياً في استعادة الثقة: فقد ذكر 90% من المشاركين في الاستطلاع أن الوجود العسكري في منطقة الحدود من شأنه أن يحسن إلى حد ما أو كثيراً من استعدادهم للعودة. ومع ذلك، قال 6% إنه لن يحسن فرصهم كثيراً، وذكر 4% أنه لن يحسن فرصهم على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، أشار 78% من المشاركين إلى أن الوجود العسكري داخل المستوطنات الشمالية من شأنه أن يحسن إلى حد ما أو كثيراً من فرصهم في العودة. وقال 12% آخرون إنه لن يحسن فرصهم كثيراً، وقال 9% إنه لن يحسن فرصهم على الإطلاق.

وبالإضافة إلى الوجود العسكري، ذكر المستجيبون أيضاً دور جيش الدفاع الإسرائيلي في فرض اتفاق وقف إطلاق النار. واتفق كثيرون مع التصريحات التي تفيد بأن عودة إسرائيل إلى سياسة الاحتواء من شأنها أن تزيد من عمق أزمة الثقة. وينعكس هذا الاستنتاج أيضاً في استطلاع معهد دراسات الأمن القومي. ورداً على السؤال "إذا كنت متأكداً من أن شروط الاتفاق سوف تُنفذ، فهل ستعود أم لا لتعيش في مستوطنتك؟"، قال 21% إنهم متأكدون من أنهم سيعودون، بينما اعتقد 45% أنهم سيعودون. وأشار 15% آخرون إلى أنهم لن يعودوا، وكان 9% متأكدين من أنهم لن يعودوا.

وقد برز فرق ملحوظ في الإجابات بين من لديهم أطفال صغار ومن ليس لديهم أطفال ومن لديهم أطفال بالغون. فمن بين المستجيبين الذين لديهم أطفال صغار، كان 21% متأكدين من أنهم سيعودون، و38% يعتقدون أنهم سيعودون. ومن بين من ليس لديهم أطفال، كان 17% متأكدين من أنهم سيعودون، بينما اعتقد 53% أنهم سيعودون. ومن بين من لديهم أطفال بالغين، كان 36% متأكدين من أنهم سيعودون، بينما اعتقد 40% أنهم سيعودون. ومع ذلك، يخشى بعض السكان أنه في ظل الواقع السياسي الحالي، سيضطرون إلى مغادرة منازلهم في الشمال مرة أخرى في غضون بضع سنوات.

وفيما يتعلق بالتواجد المطول للقوات العسكرية في "منطقة أمنية" في جنوب لبنان، اختلفت الإجابات في استطلاع معهد دراسات الأمن القومي عن تلك الواردة في المجموعة البؤرية. ففي حين ذكر المشاركون في المجموعة البؤرية أن تكلفة مثل هذه الخطوة سوف تفوق فوائدها إذا كانت الخسائر البشرية مرتفعة، أظهرت نتائج استطلاع معهد دراسات الأمن القومي أن معظم المستجيبين وافقوا على العبارة القائلة بأن "من المستحيل حماية سكان الشمال دون وجود واسع ودائم لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة أمنية في جنوب لبنان". ووافقت أغلبية بلغت 61% بشدة، بينما وافق 27% آخرون إلى حد ما. ولم يعارض 6% إلى حد ما، وعارض 2% تمامًا. كما أكد المشاركون في المجموعة البؤرية على أهمية المنطقة العازلة لمنع عودة السكان من القرى القريبة من الحدود في جنوب لبنان.

والآن، بعد مرور ثلاثة أشهر منذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، لا يزال الوضع هشاً. وتسلط التقارير الإعلامية اليومية الضوء على الانتهاكات المتبادلة للاتفاق إلى جانب عودة سكان جنوب لبنان إلى منازلهم ـ بعضهم يحمل أعلام حزب الله وصور نصر الله. ونظراً للمخاوف التي أثارها المشاركون في مجموعة التركيز، فإن الظروف الأمنية التي كان سكان الشمال يأملون فيها لم تتحقق بعد، ومن المشكوك فيه أن تتحقق على الإطلاق.

باختصار، إن الأمن شرط ضروري لعودة السكان، إلا أن تحقيقه على نحو يلهم الثقة بين سكان الشمال يظل هدفاً بعيد المنال. ولابد من إيلاء اهتمام خاص لمطالبة مركزية ومتكررة: فمنذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لم يعد "الشعور بالأمن" كافياً ـ بل إن سكان الشمال يطالبون بالأمن الملموس. ولذلك، فإن التوصيات المقدمة أدناه تركز على التدابير الملموسة التي من شأنها أن تضمن الأمن الحقيقي والشعور بالأمن للسكان.

الجانب الاجتماعي

تسلط شهادات السكان الضوء على الفجوة بين الخطاب الإعلامي والحلول المقترحة من قبل الدولة والقضايا الاجتماعية التي تهمهم أكثر من غيرها.

وقد أكد المشاركون في مجموعات التركيز على أن الانقسامات الداخلية القديمة بين المجتمعات الشمالية ـ مثل تلك التي بين كريات شمونة والموشافيم والكيبوتسات ـ تعمقت أثناء الحرب. كما نشأ انقسام جديد بين

المهجرين وغير المهجرين، والذي وصفه السكان بأنه التمييز بين "أولئك الذين اهتمت بهم الدولة وأولئك الذين لم تهتم بهم". وانتقد السكان نظام توزيع المساعدات، الذي يقوم على القرب من الحدود، ووصفوه بأنه معيب وغير عادل. وقد خلق هذا النظام عدم المساواة والمقارنات وحتى التوترات داخل الأسر. على سبيل المثال، في حين تلقى سكان بيت هليل، الواقعة على بعد خمس كيلومترات من الحدود، المساعدة، فإن سكان كفار سولد، التي تبعد نصف كيلومتر فقط عن الحدود ــ ولم يتم إجلاؤهم نتيجة لذلك ــ لم يتلقوا المساعدة، على الرغم من معاناتهم من نفس التهديدات الأمنية ونيران الصواريخ. والآن أصبحت بعض المجتمعات التي سقطت من خلال شقوق نظام المساعدات في حالة سيئة، ويعتقد العديد من السكان أنه ينبغي توجيه الموارد نحو أولئك الذين بقوا، وليس فقط أولئك الذين تم إجلاؤهم.

وتضيف الخصائص الديموغرافية طبقة أخرى من التعقيد الاجتماعي وتشكل احتياجات كل مجتمع، حتى مع تعامل وسائل الإعلام والدولة مع جميع سكان الشمال باعتبارهم مجموعة متجانسة. وأشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى أن المستوطنات مثل ييرون تتطلب تدابير مصممة خصيصاً لإعادة الشباب؛ وفي كريات شمونة، على سبيل المثال، قد تكون القضية الديموغرافية أقل أهمية.

وعلاوة على ذلك، تختلف احتياجات السكان العائدين داخل كل مستوطنة حسب الخصائص الديموغرافية. ففي بعض المناطق، تتألف الموجة الأولى من السكان العائدين من كبار السن والأسر التي ليس لديها أطفال، والذين يخططون للعودة بمجرد إعادة فتح الخدمات الأساسية - مثل محلات البقالة والعيادات الصحية. وتواجه الموجة الثانية، التي تتكون في الأساس من الأسر التي لديها أطفال، تحديات أكبر بسبب التعقيدات المرتبطة بإعادة فتح المدارس ومراكز الرعاية النهارية. وفي إحدى المستوطنات، أفادت التقارير أن عددًا كبيرًا من المدارس ورياض الأطفال تفتقر إلى الملاجئ، مما دفع بعض الأسر إلى تأخير عودتها حتى يونيو/حزيران 2025 على الأقل.

وتتوافق هذه المخاوف مع نتائج المسح الذي أجراه معهد دراسات الأمن القومي، والذي يشير إلى أن 81% من النازحين يعتقدون أن تحسين التدابير الوقائية ــ مثل توفير الملاجئ وتعزيز المؤسسات التعليمية ــ من شأنه أن يحسن إلى حد ما أو إلى حد كبير فرص عودتهم، في حين يرى 10% أن ذلك لن يؤدي إلى تحسن يذكر، بينما يرى 9% أنه لن يؤدي إلى أي تأثير. ويؤكد السكان أن إعادة الأسر التي لديها أطفال صغار هو التحدي الرئيسي.

وبحسب بيانات مركز المعرفة الإقليمي في الجليل الشرقي، يعتقد جميع السكان الذين تم إجلاؤهم أن الاستثمار في هيئة التدريس الجيدة، والدعم العاطفي، والمهارات الاجتماعية، ومرونة الأطفال من شأنه أن يشجع الأسر على العودة. ومع ذلك، فإن الواقع الحالي على الأرض يختلف بشكل كبير، مما يتطلب اهتمامًا عاجلاً.

وتكشف شهادات المشاركين في مجموعات التركيز عن مخاوف بشأن اتساع الفجوات التعليمية بين الطلاب الذين سبق لهم الدراسة في نفس الفصل الدراسي قبل الإخلاء ــ وهي مشكلة تعزى إلى الاستجابة الحكومية غير الكافية. وأفاد سكان المجتمعات التي التحق فيها الطلاب بمدارس في المستوطنات القريبة ــ مثل ألما، وكيرم بن زيمرا، ودالتون، التي يدرس طلابها في ييرون ــ بعدم تقديم أي حل تعليمي رسمي. وبدلاً من ذلك، أُجبرت هذه المجتمعات على إنشاء مراكز تعليمية خاصة بها، والتي تظل فعاليتها موضع شك، وفقاً للمشاركين في المقابلات.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المشاركون في مجموعة التركيز أن العناصر الأساسية للمجتمع والانتماء - الضرورية للحفاظ على بيئة تعليمية مستقرة - قد تعطلت بشدة. ووصفت معلمة من إحدى المجتمعات نقل المدارس بأنه ضار باتصال الطلاب بمحيطهم، وهو عامل مهم في مرونة المجتمع. وأوضحت أن الطلاب الذين تم إرسالهم إلى مدارس للنازحين في مدن أخرى عانوا بشكل كبير. تتوافق هذه الشهادة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة استقصائية أجراها مركز المعرفة الإقليمي في الجليل الشرقي، والتي وجدت أن 66٪ من الآباء الذين تم إجلاؤهم أفادوا بضائقة عاطفية لدى أطفالهم.

في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار، واجه الطلاب اضطرابًا اجتماعيًا آخر، كما انعكس في استطلاع أجراه مركز المعرفة الإقليمي في الجليل الشرقي في أواخر نوفمبر 2024 .ووفقًا للاستطلاع، أفاد 55٪ من الآباء الذين تم إجلاؤهم بانخفاض في الرفاهية الاجتماعية لأطفالهم، بينما أفاد 43٪ بتدهور السلوك. ينبع هذا الاضطراب الإضافي من حقيقة أن بعض الآباء يرغبون الآن في العودة إلى منازلهم السابقة، بينما استقر آخرون في أماكن أخرى - حيث وجدوا وظائف، وسجلوا أطفالهم في مدارس جديدة، ولم يعودوا يخططون للعودة. قد يفسر هذا الانقسام الاستجابات المنقسمة في استطلاعINSS ، حيث قال 50٪ من المستجيبين أن استئناف العمليات المدرسية من شأنه أن يؤثر إلى حد ما أو بشكل كبير على قرارهم بشأن موعد العودة إلى مستوطناتهم، بينما أجاب 45٪ أنه سيكون له تأثير ضئيل أو لا تأثير على الإطلاق. تم العثور على انقسام مماثل في استطلاع مركز المعرفة الإقليمي في الجليل الشرقي فيما يتعلق بتأثير وقف البنية التحتية التعليمية والثقافية في المدن المضيفة؛ وقال 42% من المشاركين إن هذا العامل قد يؤثر إلى حد ما أو بشكل كبير على قرارهم بالعودة، بينما قال 54% إنه لن يكون له تأثير يذكر أو لن يكون له أي تأثير على الإطلاق.

وبالإضافة إلى ذلك، لابد من إيلاء اهتمام خاص لحالة السكان الدروز في الشمال. فقد وصف السكان الظروف في مجدل شمس بأنها مزرية، مشيرين إلى عدم وجود هيئة حاكمة تدير الأزمة المعقدة هناك بشكل فعال. ووصف أحد السكان المحليين، وهو صديق لأحد المشاركين في مجموعة التركيز، شعور المجتمع بالتمييز المزدوج، قائلاً: "اعتقدت أننا نتعرض لسوء المعاملة لأننا عرب، لكن اتضح أن السبب هو أننا من الشمال."

الجانب الاقتصادي

وبحسب بيانات وزارة العمل والرفاهية والمكتب المركزي للإحصاء، كان الشمال بالفعل أضعف اقتصاديًا من بقية البلاد قبل الحرب. وظل معدل التوظيف في الشمال، الذي انخفض بشكل كبير أثناء جائحة كوفيد-19، أقل من المتوسط الوطني في نهاية عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، كان متوسط الدخل في المنطقة أقل بنحو 30٪ من المتوسط الوطني. وكانت نسبة الأفراد العاملين لحسابهم الخاص في الشمال مرتفعة نسبيًا مقارنة ببقية البلاد، وكذلك حصة العاملين في قطاع السياحة - أحد الصناعات المتضررة بشدة من الحرب.

وعلى الرغم من هذه التحديات الاقتصادية، كان العديد من سكان الشمال يعتقدون قبل الحرب أن المنطقة تسير على طريق النمو. وقد انعكس هذا التصور في المناقشات الجماعية التي عقدت أثناء الحرب، وكذلك في المحادثات المتعمقة مع أصحاب المصلحة المحليين. وأشار المشاركون إلى أنه في السنوات التي سبقت الحرب، شهدت المنطقة نموًا ديموغرافيًا، مما ساهم في تطوير الشركات الصغيرة، والتحول نحو الزراعة المتقدمة، والنمو في السياحة، والتوسع الصناعي. كل هذا عزز نظامًا بيئيًا لريادة الأعمال، وخاصة في مجال تكنولوجيا الأغذية والتكنولوجيا الزراعية.

ولكن الحرب ـ وخاصة عمليات الإجلاء ـ أحدثت اضطراباً شديداً في الوضع الاقتصادي والتوظيفي في المنطقة. وشملت العواقب المباشرة إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات والبنية الأساسية. فضلاً عن ذلك، أدى التوتر الأمني الأولي والقتال اللاحق إلى تدمير قطاع السياحة، وهو مصدر رئيسي للدخل بالنسبة للعديد من سكان المنطقة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب فقدان مصادر الدخل بسبب الإجلاء واستنزاف رأس المال البشري في بعض أماكن العمل.

في الاستطلاع الذي أجراه مركز المعرفة الإقليمي في الجليل الشرقي في فبراير 2024، أفاد 73٪ من المستجيبين من العاملين لحسابهم الخاص و 39٪ من المستجيبين من ذوي الرواتب أن وضعهم المالي كان أسوأ بكثير مما كان عليه قبل 7 أكتوبر. أفاد ما يقرب من نصف العاملين لحسابهم الخاص (47٪) بضربة مالية شديدة - حيث فقدوا أكثر من 51٪ من دخلهم. أظهر استطلاع أجراه نفس المركز في نوفمبر 2024 اتجاهًا مشابهًا: أفاد 31٪ من السكان الذين تم إجلاؤهم من قبل الدولة أن وضعهم الاقتصادي تدهور مقارنة بما كان عليه قبل الحرب. بين أولئك الذين أخلوهم بأنفسهم، ارتفع هذا الرقم إلى 41٪، وبين أولئك الذين بقوا في منازلهم، كان 52٪.

ولكن الحرب لم تؤثر على جميع السكان بالتساوي، وكانت هناك فروق كبيرة بين أولئك الذين تم إجلاؤهم بأمر حكومي وأولئك الذين إما أخلو أنفسهم دون تعويض من الدولة أو اختاروا البقاء في مجتمعاتهم. وتشير الأفكار المستمدة من مجموعة التركيز والمقابلات المتعمقة إلى أن السكان الذين تم إجلاؤهم من قبل الدولة عانوا من ضرر مالي أقل بكثير. في الواقع، تحسن وضع البعض الاقتصادي، مما مكنهم من سداد الديون، وإغلاق القروض، وشراء أشياء لم يتمكنوا من تحملها في السابق. ومع ذلك، ظهرت مخاوف من أنه بمجرد انتهاء المساعدات الحكومية، قد يكافح هؤلاء السكان لإعادة التكيف مع الحياة في مجتمعاتهم بعد أن اعتادوا على مستوى معيشي أعلى نسبيًا.

وعلى النقيض من ذلك، تكبد السكان الذين لم يتم إجلاؤهم من قبل الدولة - سواء بقوا في منازلهم أو قاموا بإجلائهم بأنفسهم - خسائر مالية كبيرة. وسلط المشاركون في مجموعة التركيز الضوء على الأضرار الاقتصادية التي لحقت بـ "الكيبوتسات الثمانية" (غونين، شامير، كفار سولد، لهفوت هاباشان، نيوت مردخاي، أمير، كفار بلوم، سدي نحميا) كمثال رئيسي. لم يتم إجلاء هذه المجتمعات ولكنها لا تزال تعاني من صعوبات اقتصادية شديدة. أعرب بعض المشاركين عن استيائهم تجاه الدولة وأولئك الذين تلقوا تعويضات عن إجلائهم، وشعروا بالإحباط لأن البعض تم الاعتناء بهم بينما لم يتم الاعتناء بالآخرين. وفي حين كانت معايير الإخلاء الرسمية تستند ظاهريًا إلى القرب من الحدود، شعر العديد من السكان بأن العملية كانت تعسفية.

وبالإضافة إلى الخسائر المالية، وصف السكان العائدون ـ سواء في مجموعة التركيز أو في المناقشات على وسائل التواصل الاجتماعي ـ الإهمال الواسع النطاق والأضرار الجسيمة التي لحقت بالممتلكات والبنية الأساسية، الأمر الذي يتطلب استثمارات كبيرة للإصلاحات. ولا يزال المدى الكامل لهذه الأضرار غير معروف، مما يجعل من الصعب تقييم الآثار الاقتصادية. وتدور المناقشات في مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي الإقليمية والنازحين في كثير من الأحيان حول هذه القضايا، حيث يسعى العديد من السكان إلى تقديم المشورة بشأن كيفية التعامل مع الأضرار والتغلب على التحديات البيروقراطية المتمثلة في الحصول على المساعدات الحكومية.

وتشير النتائج التي توصلت إليها مجموعة التركيز والاستطلاعات إلى أن الاستثمار في البنية الأساسية أكثر أهمية من المنح المالية في تحديد موعد عودة السكان. ووفقاً لاستطلاع معهد دراسات الأمن القومي، كان الإجراء الحكومي الأكثر تأثيراً هو الاستثمار الحكومي واسع النطاق في إعادة البناء وخلق فرص العمل ووضع خطة حكومية للازدهار في الشمال. وقالت أغلبية من 75% من المستجيبين إن مثل هذا الاستثمار من شأنه أن يؤثر إلى حد ما أو بشكل كبير على قرارهم بشأن موعد العودة، في حين قال 10% إنه لن يؤثر عليهم كثيراً، وقال 12% إنه لن يؤثر عليهم على الإطلاق. وعلى نحو مماثل، وجد استطلاع مركز المعرفة الإقليمي في الجليل الشرقي أن الإعفاءات الضريبية للعاملين لحسابهم الخاص وجذب أصحاب العمل الكبار كانت تعتبر الحوافز الأكثر أهمية لتشجيع الناس على البقاء أو العودة إلى الشمال - مما يسلط الضوء بشكل أكبر على الحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل من شأنها أن تنعش المنطقة.

وقد تردد صدى هذا الشعور أيضاً في المناقشات الجماعية البؤرية، حيث أشار بعض المشاركين إلى أنه على الرغم من الدمار الذي خلفته الحرب، فإنها تقدم أيضاً فرصة. ففي حين عانى الشمال من أضرار جسيمة، فإن الأزمة توفر أيضاً فرصة لإعادة البناء وإنشاء خطة تنمية استراتيجية للسنوات القادمة ــ خطة تشمل التعليم العالي، والنمو الاقتصادي، والتنمية الصناعية. وأكد المشاركون على الحاجة إلى حل طويل الأجل يعزز نمو المنطقة بدلاً من التدابير المؤقتة التي تعوض عن الأضرار دون معالجة قضايا البنية الأساسية الأساسية. ويسعى العديد من السكان العائدين إلى أكثر من مجرد استعادة ما كان موجوداً من قبل ــ وخاصة بعد تجربة وسائل الراحة في الحياة في وسط إسرائيل وإدراك التفاوت الصارخ بين المناطق.

وفيما يتعلق بالمنح المالية، يشير استطلاع معهد دراسات الأمن القومي إلى أن الحوافز أكثر فعالية من العقوبات. وعند سؤال المشاركين عن كيفية تأثير الإجراءات الحكومية المختلفة على قرارهم بالعودة، قال 67% منهم إن منح العودة التي تقدمها الحكومة ستؤثر إلى حد ما أو بشكل كبير على قرارهم. وقال 15% آخرون إن المنح لن تؤثر عليهم كثيرًا، وقال 16% إن المنح لن تؤثر عليهم على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، قال 59% من المشاركين إن إنهاء الدعم الاقتصادي للنازحين من شأنه أن يؤثر إلى حد ما أو بشكل كبير على قرارهم بالعودة، بينما قال 15% إنه لن يؤثر عليهم كثيرًا، وقال 21% إنه لن يؤثر عليهم على الإطلاق.

وقد كشفت المقابلات المتعمقة أن الحوافز والعقوبات من شأنها أن تؤثر على أولئك الذين لديهم خيارات محدودة، ولكن من غير المرجح أن تؤثر على السكان الأقوياء اقتصاديًا - وهي المجموعة ذاتها التي يعد عائدها ضروريًا للتنمية الإقليمية، وخاصة في الصناعات مثل تكنولوجيا الأغذية والتكنولوجيا الزراعية. وبدون هذه المجموعة، قد تنشأ دورة سلبية، حيث يفتقر أصحاب العمل إلى الحوافز للاستثمار في المنطقة، وتكافح الشركات الصغيرة بسبب نقص العملاء، ويتوقف التعافي الاقتصادي.

أعرب العديد من المشاركين في مجموعات التركيز عن تشككهم في المنح المالية، وتساءلوا عما قد يُمنح بالفعل وما إذا كان قد يُطلب منهم لاحقًا سداد الأموال. ينبع هذا انعدام الثقة من الافتقار العام إلى الثقة في الدولة ومؤسساتها وحالات سابقة من سوء تعامل الحكومة مع الأزمات. وأشار المشاركون أيضًا إلى أنهم لم يكونوا على علم بأي خطة اقتصادية مصممة لدعم الشركات. وبالنظر إلى السوابق السابقة، يخشى الكثيرون أن المساعدة المالية التي يتلقونها الآن قد تحتاج إلى سدادها في المستقبل. تعكس المناقشات في مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا مخاوف من أن المنح قد تُستخدم كوسيلة للإكراه - إغراء بعض السكان

بالعودة قبل الأوان، وبالتالي الضغط على الآخرين ليحذوا حذوهم بمجرد "استسلام" الموجة الأولى من العائدين لهذه الحوافز المالية.

توصيات السياسة

الجانب العسكري

إن الدفاع الإقليمي لابد وأن يستند إلى العقيدة القتالية التي يتبناها جيش الدفاع الإسرائيلي، وليس الاعتماد فقط على الحاجز المادي، الذي لا مفر من تعرضه للاختراق (كما حدث في الجنوب)، والذي يفشل في ضمان الأمن الحقيقي أو الشعور بالأمن لدى السكان. وقد أشار كل من الاستطلاع الذي أجري بين سكان الشمال ومناقشات المجموعات البؤرية إلى أن التهديد بغزو بري يشكل عاملاً رئيسياً في تحديد ما إذا كان ينبغي لهم العودة إلى مجتمعاتهم. ونظراً لهذا، فلابد وأن تكون الفرق الإقليمية مجهزة بالقدرات الكافية للدفاع عن الحدود والمستوطنات، حتى في حالة وقوع هجوم مفاجئ، دون الاعتماد على التعزيزات الفورية من المقر العام. ولابد وأن تكون قوتها النارية واستخباراتها وقواتها البرية قادرة على الحفاظ على دفاع قوي يردع الأعداء بفعالية عن الهجوم.

وعلاوة على ذلك، أعرب السكان عن مخاوفهم من أن العودة إلى سياسة الاحتواء الإسرائيلية من شأنها أن تؤدي مرة أخرى إلى تآكل ثقتهم في جيش الدفاع الإسرائيلي والدولة. ولمنع ذلك، يتعين على إسرائيل أن تتبنى سياسة ثابتة وواضحة وغير قابلة للتنازل ضد أي انتهاك أو حادث "امتداد". وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يعالج أي تهديد أمني غير محسوم داخل لبنان ـ سواء من جانب الجيش اللبناني أو قوة دولية ـ بشكل مباشر دون فرض قيود على نطاق أو كثافة عملياته. ولابد من الحفاظ على التوازن بين العمل العسكري الحازم ضد الانتهاكات وضمان بيئة أمنية مستقرة لاستعادة ثقة الجمهور.

فضلاً عن ذلك، ولتوفير الظروف الكافية لعودة السكان ـ دون الحفاظ على وجود دائم داخل لبنان ـ يتعين على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يزيد من قواته على طول الحدود وفي المستوطنات، على الأقل خلال العام الأول بعد أي اتفاق. وفي الوقت نفسه، لابد من تعزيز فرق الاستجابة للطوارئ المحلية في المجتمعات المحلية.

ونظراً لانتشار انعدام الثقة على نطاق واسع والمعرفة العامة المحدودة بالعمليات العسكرية، يتعين على القيادة الشمالية والفرق الإقليمية التعامل مع السكان بشفافية ـ من خلال عرض الوضع الأمني بوضوح وإشراك المجتمعات المحلية بشكل نشط في الأعمال العسكرية.

الجانب الاجتماعي والاقتصادي

إن هذه الأزمة لابد وأن ننظر إليها باعتبارها فرصة لإحداث تحول كبير. ولن يكتفي السكان بمجرد استعادة الوضع الراهن؛ بل إنهم يتوقعون أن تكون عودتهم إلى ديارهم بمثابة حافز لتقدم المنطقة الشمالية بأكملها، وتحويلها إلى منطقة رائدة في إسرائيل مع التغلب على الانقسامات الاجتماعية السابقة ــ مثل تلك التي كانت قائمة بين أعضاء الكيبوتسات وسكان المدن. ومن المستحسن أن نقيم ما إذا كان من الواجب إنشاء هيئة إدارية مخصصة للشمال أم أن تمكين السلطات القائمة من الموارد وسلطة اتخاذ القرار سيكون أكثر فعالية.

إن كل قطاع ومستوطنة لابد وأن تكون لها خطة مصممة خصيصاً لمعالجة التحديات الخاصة بها، وأن يتم تطويرها بمشاركة مجتمعية كاملة. ونظراً للخصائص المتنوعة للمستوطنات المختلفة، فمن غير المرجح أن ينجح النهج الذي يناسب الجميع. وبالتالي، هناك حاجة إلى تخطيط مكثف لتقييم احتياجات جميع المجتمعات،

بما في ذلك تلك التي لم يتم إخلاؤها أو التي تم إخلاؤها ذاتياً، من أجل تطوير حلول تسد الفجوات بينها وبين تلك التي تم إخلاؤها بأمر حكومي.

إن وضع هذه الخطط لابد وأن يتم بالتعاون مع السكان وبمشاركة "القطاع الرابع" ـ مبادرات المجتمع المدني، التي أثبتت قدرتها على الصمود في السابع من أكتوبر/تشرين الأول وما بعده. وتُظهِر الأبحاث أن جهود إعادة التأهيل تكون أكثر نجاحاً عندما تشارك المجتمعات المحلية بنشاط. ومن شأن إشراك السكان في عملية التخطيط أن يساعد في إعادة بناء ثقتهم في مؤسسات الدولة واستعادة شعورهم بالسيطرة على حياتهم، والتي تضررت بشدة بسبب الإخلاء المطول والافتقار إلى القدرة على التحكم في ظروفهم.

وينبغي أن تركز الخطة على تحسين الحياة في الشمال ككل، وليس فقط على تسهيل عودة السكان، وخاصة في ضوء الفجوات في جودة الحياة مقارنة بوسط إسرائيل والتي تم الكشف عنها أثناء الأزمة. وينبغي التركيز بشكل خاص على إعادة بناء المجتمعات وإعادة تأهيل نظام التعليم باعتبارهما ركائز أساسية للحياة المجتمعية. ونظرا للبيانات المثيرة للقلق بشأن الرفاهة الاجتماعية والعاطفية للطلاب، فإن تعزيز الطاقم التعليمي في الشمال وتزويدهم بالتدريب على الاستجابة للصدمات أمر بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما لاحظ السكان، فإن تنشيط المدارس والحياة المجتمعية يمكن أن يكون أيضا وسيلة لتعزيز التماسك بين المجتمعات المختلفة في المنطقة.

ولإنعاش الاقتصاد الإقليمي، ينبغي أن يركز الاستثمار على إعادة الصناعات والشركات التي انتقلت إلى الجنوب مع خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المتجدد. وبالإضافة إلى الاستثمارات في الصناعة والحوافز للصناعة، ينبغي أيضا تطوير الحلول لاستعادة السياحة ودعم الشركات الصغيرة.

ينبغي تصميم نموذج مناسب لمنح العودة مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من الأسر التي لديها أطفال ستختار إكمال العام الدراسي الحالي في مواقعها الحالية قبل العودة إلى الشمال لتجنب المزيد من الاضطراب لأطفالها. وكما أشار السكان، فإن عودة الأسر الشابة تشكل حجر الزاوية في التعافي الإقليمي، ومعاقبة أولئك الذين يؤخرون عودتهم حتى نهاية العام الدراسي قد يقوض هذا الهدف. ومن المستحسن أيضًا تقديم إرشادات شخصية لمتلقي المنح لتشجيع الاستخدام المسؤول للموارد لدعم تعافيهم المالي على المدى الطويل.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى تقييم ما إذا كانت هناك فجوة كبيرة بين تصورات المسؤولين الحكوميين والعسكريين فيما يتعلق بالظروف اللازمة لعودة السكان الذين تم إجلاؤهم إلى ديارهم في الشمال ووجهات نظر السكان أنفسهم. تكشف النتائج عن تباينات كبيرة عبر الجوانب العسكرية والأمنية والمدنية والاقتصادية. واستنادًا إلى البحث، تمت صياغة العديد من التوصيات للعمل العسكري والمدني. سيساعد تنفيذ هذه التوصيات في استعادة ثقة السكان في الجيش والدولة، وضمان الأمن الفعلي والشعور بالأمن، وفي نهاية المطاف تسهيل عودة السكان وإعادة تأهيل المجتمعات في المنطقة.

ـ **المجال العسكري** ـ هناك فجوة كبيرة بين الواقع العملي كما يعرضه المسؤولون العسكريون وتصورات السكان. كما يرى العديد من السكان أن إبلاغ الجيش بالتغييرات والتطورات مضلل. إن وجود قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المستوطنات وعلى طول الحدود أمر ضروري لاستعادة الثقة. ومن بين الرؤى الرئيسية أن عودة إسرائيل إلى سياسة الاحتواء فيما يتصل بالتهديد الأمني من لبنان من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أزمة الثقة في الجيش والدولة.

- **المجال الاجتماعي** - أدت الحرب وعمليات الإخلاء إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية القائمة، وتوسيع الفجوة بين السكان الذين تم إخلاؤهم وغير الذين لم يتم إخلاؤهم، وخاصة بين أولئك الذين تلقوا القليل من المساعدة أو لم يتلقوا أي مساعدة على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التنوع الكبير بين المستوطنات والمجتمعات، فقد تعاملت استجابات الحكومة مع "السكان الشماليين" كمجموعة واحدة متجانسة. ويسلط البحث الضوء على الحاجة الماسة إلى إعادة تأهيل نظام التعليم ومعالجة الصعوبات الفريدة التي تواجهها المجتمعات العربية والدرزية، وخاصة في القرى الدرزية في مرتفعات الجولان.

- **المجال الاقتصادي** - لقد اتسعت الفجوات الاقتصادية بين شمال إسرائيل ووسطها، والتي كانت قائمة قبل الحرب، بشكل كبير. فقد اختفى الشعور بالنمو الاقتصادي الذي ساد قبل الحرب، الأمر الذي قلل من دوافع السكان للبقاء في الشمال. وعلاوة على ذلك، عانى النازحون الذين أمرت الحكومة بإجلائهم من أضرار اقتصادية أقل، بل إن بعضهم تحسنت حالتهم المالية، في حين واجه أولئك الذين لم يتم إجلاؤهم أو الذين أخلو منازلهم بأنفسهم صعوبات مالية شديدة. ومن غير المرجح أن يكون للمنح المالية وحدها تأثير كبير على قرارات السكان بالعودة مقارنة بالاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية الاقتصادية في المنطقة. فضلاً عن ذلك، أدى انتشار انعدام الثقة إلى مخاوف من أن المتلقين للمنح قد يُطلَب منهم في نهاية المطاف سداد الأموال، الأمر الذي يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تشجيع العودة إلى الشمال.